

رأس المال الفكري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

صالح محرز

جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر

salah.mahrez@yahoo.com

يحيى دريس

جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر

ddyahia@yahoo.fr

Intellectual capital and small and medium enterprises in Algeria

Salah mahrez

University of larbi tebessi

tebessa/algeria

salah.mahrez@yahoo.com

Yahia driss

University of larbi tebessi

tebessa/algeria

ddyahia@yahoo.fr

Received: 29/04/2018

Accepted: 15/06/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

لقد أصبح ينظر إلى رأس المال الفكري باعتباره ممثلاً حقيقياً لقدرة المؤسسات على المنافسة وتحقيق النجاح، وهذا بعد تحول الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، فأصبح رأس المال الفكري هو الأصل الجديد وهو أحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي لإنشاء الثروة بل والأكثر أهمية من عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى كالعامل ورأس المال والمواد الأولية.

ويلعب رأس المال الفكري دوراً مهماً في دعم الميزة التنافسية المستدامة، وتحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية ونجاح المؤسسات بمختلف أنواعها. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

Intellectual capital is being viewed as the real representative concerning the ability of any company to compete or to make success especially after the gradual economic change to the economy based on knowledge. So Intellectual capital becomes the new basis and the most modern production's factor which regard it as the essential resource to the erection of fortune even more important than the traditional factor of production such as : work, capital and raw materials.

Intellectual capital plays important role to support sustained competitive advantage and achieve organizational efficiency , effectiveness , and organizational success.This study aims to study the role of Intellectual capital in achieving the competitive advantage.

Keywords: Intellectual capital; small and medium enterprises

مقدمة

يكتسي موضوع إدارة رأس المال الفكري أهمية متزايدة اليوم باعتباره النشاطات أو العمليات التي تساعد على اكتشاف وتدعيم تدفق القدرات المعرفية والتنظيمية للأفراد، وتمكنهم هذه القدرات من إنتاج منتجات جديدة للمنظمة، ومن ثم توسيع حصتها السوقية من جهة وتعظيم نقاط قوتها من جهة أخرى ميزة تنافسية تميزها عن غيرها لتفادي المنافسة الشديدة.

تسعى المنظمات المعاصرة في ظل البيئة شديدة التنافسية إلى كسب ميزة تنافسية على غيرها من المنظمات العاملة في نفس النشاط، وذلك من خلال إضافة قيمة للعميل وتحقيق التميز عن طريق استغلال الطاقة الفكرية والعقلية للأفراد. وتؤدي إدارة رأس المال الفكري دورا هاما في جعل الأصول غير المادية ميزة تنافسية من خلال تدعيم الإمكانيات والطاقات البشرية ومساعدتهم على اكتشاف وتدقيق إمكانياتهم المحتملة وحتى يمكن لإدارة رأس المال الفكري المساهمة في تحقيق وتدعيم الميزة التنافسية للمنظمة يجب أن تقوم بإعداد برامجها المختلفة في إطار إستراتيجية منظمة من جهة ووفق متطلبات عمل المنظمة من جهة أخرى.

وقضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناعات القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية لما تلعبه هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها. وتتجسد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أساسية في قدرتها على توليد وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي بدأت تظهر في دول الخليج، وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال - على ضالته نظرا للارتباط المباشر للملكية المشروع بإدارته وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى.

1. مشكلة الدراسة:

بغرض توضيح وتفصيل أكثر لدور رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ودعم الميزة التنافسية لديها سنتناول ضمن هذا البحث أساسيات حول الموضوع وتوضيح الأهمية رأس المال الفكري، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هو دور رأس المال الفكري في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2. هدف البحث:

يهدف هذا البحث لدراسة دور رأس المال الفكري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال:

- لقاء الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر
- دراسة وتحليل أهم عناصر رأس المال الفكري.
- واقع رأس المال الفكري في الجزائر.
- التعرف على دور رأس المال الفكري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. منهج الدراسة:

لا يمكن لأي بحث علمي أن يصل إلى النتائج المرجوة منه ما لم يتم ذلك وفق منهج واضح يتم من خلاله دراسة المشكلة محل البحث. كما أن طبيعة موضوع الدراسة وأهدافه يساهمان بدور فعال في اختيار منهج الدراسة ووسائل وأساليب جمع البيانات المتعلقة بالبحث المختار، وللوصول إلى نتائج علمية موثوق بها يستعين الباحث بمجموعة من الإجراءات والقواعد. اعتمد البحث على الأسلوب

الوصفي التحليلي للتعرف على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، والتوصل الى أهم سياسات تعزيز دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4. محتويات البحث:

أولاً، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي

ثانياً، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

ثالثاً، دور رأس المال الفكري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً، واقع رأس المال الفكري في الجزائر

أولاً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حضي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالكثير من الاهتمام من قبل الباحثين، وهذا راجع في اعتقادنا لسببين رئيسيين هما: أهمية وجود تعريف دقيق لهذا النوع من المؤسسات من جهة، والتعقيدات المرتبطة بتحديد هذا المفهوم من جهة أخرى.

فوجود تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية بالغة، خاصة لدى الحكومات والمنظمات المهتمة بهذا القطاع، وهذا من أجل تحديد الاستراتيجيات وبرامج الدعم التي ستستفيد منها هذه المؤسسات دون غيرها.

أما عن التعقيدات الموجودة في تحيد التعريف الدقيق والموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيرجع إلى معايير قياس الحجم، التي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن منظمة إلى أخرى، وحتى من نشاط إلى آخر؛ فما يعد مؤسسة صغيرة في تركيا مثلاً ربما يعد غير ذلك في اليابان أو الصين*، كما أن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في قطاع الخدمات تختلف حتماً عن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في قطاع البناء والتشييد.

1.1. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عموماً إن أي تعريف يمكن أن يقدم لهذا النوع من المؤسسات سببني في الغالب إما على الأساس الكمي أو النوعي:¹

1.1.1. التصنيف على الأساس الكمي:

ويعتمد على المعايير التالية: حجم العمالة، مبلغ رأس المال المستثمر، حجم الإنتاج و القيمة المضافة، قيمة المبيعات والحصة السوقية وغيرها.

2.1.1. التصنيف على الأساس النوعي:

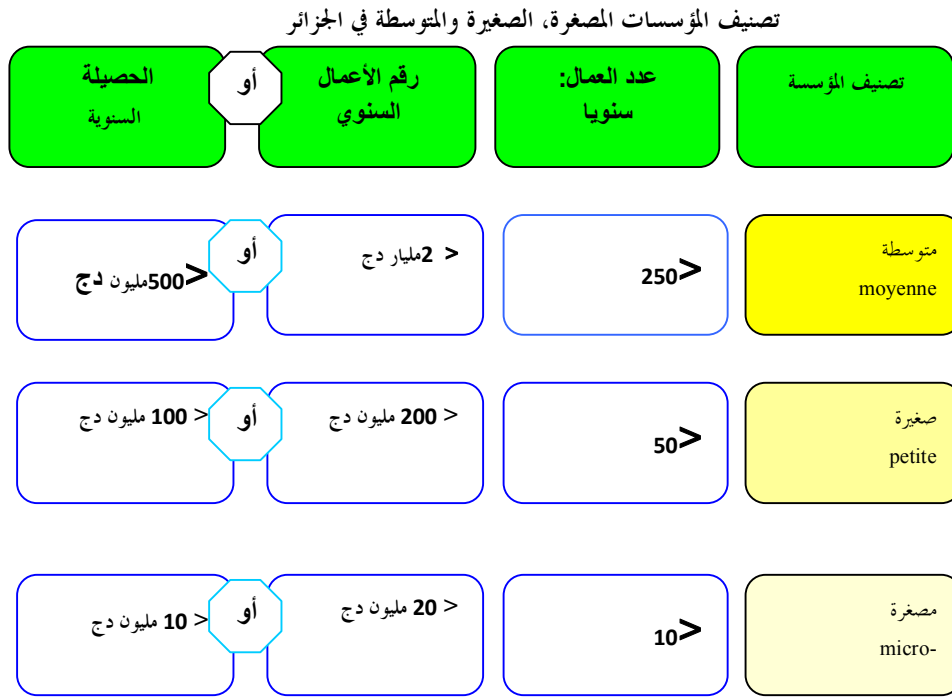
ويعتمد على المعايير التالية: المستوى التقني المستخدم، الطبيعة التسويقية للمؤسسات سواء موجهة للسوق المحلي أو الدولي...إلخ.

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:²

أخذت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير الاتحاد الأوربي، حيث يلخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أنها: كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا

ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تفصيل هذا التعريف من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1)



3. واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

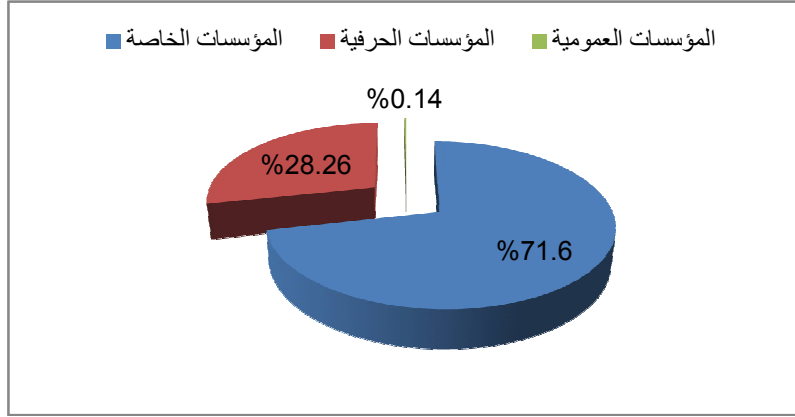
يكتسي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية واضحة في الاقتصاد الجزائري، تتبلور من خلال مساهمته في عدد من المجالات الاقتصادية الهامة كالشغل والصادرات والنتائج الوطني وغيرها، ولقد لوحظ تزايد مستمر في أهمية هذا النوع من المؤسسات جسده التزايد والتطور الكبير لمساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري.

4. حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بلغ عدد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نهاية سنة 2008 ما يقارب 448900 مؤسسة وهو يمثل زيادة تقدر بـ: 37941 مؤسسة مقارنة بسنة 2007؛ أي بمعدل نمو يصل إلى 9.23%، حيث تمثل المؤسسات الخاصة ما نسبته 71.59% من الحجم الإجمالي للمؤسسات دون احتساب المؤسسات ذات النشاط الحرفي التي بلغت نسبها 28.26% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما القطاع العام فلم يكن نصيبه من حجم المؤسسات سوى ما يعادل 0.13%³. ويمكن توضيح هذه النسب من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02)

حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتقسيمها



وترجع هذه الزيادة في حجم المؤسسات بالأساس إلى الوتيرة العالية التي تشهدها الجزائر من المشاريع، نتيجة الطفرة النفطية في السنوات الماضية، حيث أصبحت الجزائر اليوم ورشة كبيرة مما أتاح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة الاستثمار والتطور، كما أن تركيز هذه المؤسسات في القطاع الخاص مرده إلى طبيعة العمل الاقتصادي اليوم في الجزائر الذي يسير يوم بعد يوم نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، والذي يركز في الأساس على العمل الخاص، كما أن الانسحاب التدريجي للمؤسسات العمومية وخصخصة القطاع ساهمت أيضا بدورها في تحقيق هذه النتيجة.

ويرتكز عمل المؤسسات الخاصة أساسا في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية والبناء (وهذا لطبيعة المشاريع الاستثمارية الحالية في الجزائر) بنسبة تصل إلى 45.92% بالنسبة للخدمات و 38.84% للأشغال العمومية، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد بلغت نسبة المؤسسات العاملة في هذا القطاع 17.84%⁴.

ثانيا، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا تزال في دعم الاقتصاد الجزائري، وذلك بالأخص من خلال ما يلي:

1. مساهمتها في الشغل:

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل ما يقرب من مائة ألف شخص سنويا حيث بلغ عدد العاملين بالقطاع حسب إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لسنة 2008 أكثر من 1540000 عامل، وهي بالتالي تساهم بشكل كبير في تطوير حجم العمالة، والتخفيف من حدة البطالة بالجزائر.

2. مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة :

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري جليا، من خلال مساهمتها في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة؛ حيث يساهم القطاع الخاص الممثل الأساس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بما نسبته 79.56% من الناتج الخام الإجمالي خارج قطاع المحروقات، كما أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشارك بـ 75.39% من القيمة المضافة المحققة سنة 2006 خارج قطاع المحروقات وهو ما يبرر أهمية وحيوية هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الجزائري⁶.

3. مساهمتها في ترقية الصادرات :

تعتمد الجزائر في صادراتها بشكل كبير على قطاع المحروقات حيث يمثل هذا القطاع ما نسبته 98% من صادرات الجزائر؛ مما يجعله يحتل المكانة الأولى بلا منازع، إلا أنه وخارج هذا القطاع فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمثلة في القطاع الخاص تساهم بنسبة تصل إلى 40 % وهي تمثل حسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة العشرون إفريقيا في هذا المجال⁷.

ثالثا، دور رأس المال الفكري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أهم نتائج الثورة العلمية والتقنية وحرارة المتغيرات العالمية أنبدأت تظهر مختلفا في منظمات الأعمال - والمنظمات العامة - هيارتفاعلا أهمية النسبية للأصول غير المادية أو ما يطلق عليها الأصول غير الملموسة إذ أصبحت تمثلانسبأ أكبر في أصول الشركات والمنظمات. وبالتحليلالبيسطيتضح أنالأصول غير الملموسة هي المعرفة المتراكمة في عقول الموارد البشرية والناتجة عن الممارسة الفعلية للعمل، والتوجيه المساند من أقران المشرفين، وتبادل الأفكار والخبرات مع الزملاء في العمل، ومتابعة المنافسين، والتعرض لمطالب العملاء، وكذا نتيجة التدريب وجهود التنمية والتطوير التي تستثمر فيها المنظمات بالغطائية، إنمدها المعرفة المتزايدة والمتراكمة هي الثروة الحقيقية للمنظمات - بلو للدول - وهي التالى ما يطلق عليها الآن: "رأس المال الفكري".

لقد بدأ الاهتمام برأس المال الفكري في المنظمات بداية من فترة الثمانينات حيث أكد المديرون والأكاديميون والاستشاريون على مستوى العالم أن الأصول غير المادية في المنظمة - أي رأس المال الفكري - تعتبر محددات أساسية لما تحققه المنظمة من أرباح وفي بداية التسعينات ظهرت بعض الكتابات التي تناقش فكرة رأس المال الفكري للمنظمة وهو الذي يحقق النجاح والربحية للمنظمة، حيث أشار الكثير من الباحثين إلى أن الأصول الرئيسية للعديد من المنظمات في ميدان إنتاج التكنولوجيا العالية لا تتمثل في الأصول المادية فقط ولكن في مهارات أفرادها وفي التراكم الفكري والمعرفي الذي تمتلكه هذه المنظمات⁸.

لرأس المال الفكري العديد من المصطلحات المرادفة التي تشير إلى نفس المعنى كالأصول غير المادية، الأصول المعنوية، رأس المال المعرفي، الأصول المعرفية، الأصول الفكرية، والموجودات المعرفية، ومن أهم تعاريف رأس المال الفكري نجد: تعريف توماس ستيوارت (T. Stewart) الذي يعرفه بأنه المادة المعرفية الفكرية، المعلومات، الملكية الفكرية، الخبرة التي يمكن وضعها في الاستخدام لتنشئ الثروة⁹. كما يعرف رأس المال الفكري بأنه مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية

التي يتمتع بها العاملون والتي تمكنهم من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة تسمح للمنظمة بتوسيع حصتها السوقية وتعظيم نقاط قوتها.¹⁰ وبصفة عامة يمكن أن نعرف رأس المال الفكري بأنه المعرفة والمعلومات والخبرات والمهارات والقدرات التي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة أعلى و تحقق لها ميزة تنافسية.

تتجلى أهمية رأس المال الفكري في كونه أصبح دعامة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونماؤها، فكلما ازدادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية، وهو ما يشكل ميزة تنافسية، بعد ما تبين تفوق العنصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا المتقدمة على القيم الحقيقية لموجوداتها الحسية كالأبنية والمعدات، من هذا المنطلق جاء التركيز على رأس المال الفكري باعتباره استراتيجية للتحويل من صناعة صغيرة إلى صناعة أكثر تطوراً.
ويكون ذلك من خلال:¹¹

- إعداد برامج تدريبية بالمؤسسات الصغيرة وتخصيص معاهد متخصصة لرفع مستوى الوعي المهني للمسؤولين وبرامج التدريب الفني لرفع مستوى مهارة العاملين.
- تحفيز عمليات البحث العلمي والتطبيقي لا سيما المرتبطة بالمؤسسات الصناعية الصغيرة وتحديث التعليم المهني، وإنشاء نظام خاص بالدعم الفني يقوم به الاختصاصيون بتقديم الخدمات الإرشادية، ودراسة الجدوى للمؤسسات الصغيرة للتغلب على العقبات.
- عدم اعتبار المؤسسات الصغيرة كيانات منفصلة، بل هي جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة من التعاون والتنسيق فيما بينها.
- ولهذا إذا أردنا التقدم فلا سبيل سوى قيام مؤسسات تقوم في الأساس على استغلال رأس المال الفكري باعتباره أهم أصول قيام ونمو المؤسسات، وعليه فإنه من الضروري تحقيق ما يلي:
- تفعيل مفاهيم رأس المال الفكري ضمن الهيكل التنظيمي للوزارات والمؤسسات كوحدات تنظيمية مستقلة، وكذلك تطوير الهياكل الحالية وفقاً لمفاهيم ووظائف إدارة الموارد البشرية كفلسفة وليس كإجراءات، ما يساعد على تشجيع الأفراد على الابتكار والإبداع عن طريق إفساح المجال أمامهم لتقديم أفكار ابتكارية تهدف إلى التميز والتفوق.
- تطوير وإعداد الخطط الاستراتيجية للوزارات والمؤسسات كي تستوعب مفاهيم وقيم وأهداف رأس المال الفكري والحرص على مشاركة المديرين في كافة المستويات في صياغتها.
- تبني نشر مفاهيم وثقافة إدارة المعرفة وقيم رأس المال الفكري من خلال ورش عمل وحلقات نقاشية على أن يتم الإسراع في تنفيذ ذلك من أجل الارتقاء بالأداء.
- التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة لنشر ثقافة إدارة المعرفة ورأس المال الفكري من خلال تشجيع المؤسسات والأفراد على ضرورة استيعاب مفاهيمه ومكوناته وطرق قياسه.
- استقطاب المواهب والكفاءات المتفوقة مع رعاية هذه الكفاءات عن طريق وضع برامج للاحتفاظ بهم والمحافظة عليهم وذلك لخلق بيئة ابتكارية تدعم القدرات التنافسية.

- وضع الإطار العلمي والعملية لتطوير وإدارة المواهب وصياغة النظم الكفيلة لتحقيق التميز المؤسسي لتنمية وتطوير المواهب على كافة المستويات ما يساهم في تعظيم رأس المال الفكري.

رابعا، واقع رأس المال الفكري في الجزائر

جاءت الجزائر وفق مؤشر رأس المال البشري لسنة 2013 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، في المرتبة 115 عالميا من أصل 122 دولة، في وقت جاءت في المراكز الأخيرة فيما يخص القدرة على الابتكار واستيعاب التقنيات الحديثة، ما يؤكد بشكل ما عجز الجزائر لحد الآن عن الاستثمار في قدرات والإمكانات البشرية خاصة وان الجزائر تتوفر على قاعدة بشرية من الشباب والقادرين عن العمل بشكل هام.

وقيم مؤشر رأس المال البشري لسنة 2013 المنجز من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي، 122 دولة تشكل أكثر من 90 بالمائة من عدد سكان العالم من خلال قياس عوامل المساهمة والتحفيز للتنمية وتوزيع القوة العاملة المدربة والسليمة والقادرة، ويتكون المؤشر من عدة معايير كالتعليم والصحة والرعاية والقوة العاملة والتوظيف، وتمكين البيئة، وبحسب نتائج المؤشر احتلت الجزائر المرتبة 115 عالميا بعلامة (-0.954).

1. مؤشر معيار القوة العاملة والتوظيف

وفي مؤشر معيار القوة العاملة والتوظيف، احتلت الجزائر المرتبة 121 عالمياً، واحتلت المرتبة 120 في معدل مشاركة القوى العاملة التي يتراوح أعمارها بين 15-64 سنة و107 في التي تتجاوز 65 سنة، والمرتبة 115 عالميا في المشاركة الاقتصادية، من حيث نسبة البطالة جاءت الجزائر في المركز 79، وذات المركز في معدل البطالة بين الشباب، والمركز 122 عالميا في القدرة على الابتكار، و82 عالميا بالنسبة للأجر المتعلق بالإنتاجية، والمركز 112 عالميا في قدرة البلاد على جذب المواهب، و114 عالميا في قدرة البلاد في الاحتفاظ بالمواهب.

2. معيار تمكين البيئة

أما فيما يخص معيار تمكين البيئة، فقد صنفت الجزائر في المركز 112 عالميا، بينما احتلت المركز 79 عالميا في عدد مستخدمي الهواتف النقالة من بين كل 100 شخص، والمركز 99 عالميا في مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص، والمرتبة 88 عالميا في جودة النقل الداخلي، والمركز 110 عالميا في مؤشر تسهيل الأعمال، و115 عالميا في حقوق الملكية الفكرية، والمرتبة 104 عالميا في التنمية العقودية للمؤسسات، 85 في التامين الاجتماعي واحتلت المركز 115 عالميا في الحراك الاجتماعي.

3. المعيار الصحي والرعاية الصحية

أما في الشأن الصحي والرعاية الصحية، فقد جاءت الجزائر في المرتبة 93 محققة بذلك علامة (-0.413)، والمرتبة 106 عالميا فيما يخص التعليم بعلامة (-1.345)، في وقت جاءت في المركز 13 من أصل 15 دولة من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.¹²

خاتمة

أدركت الإدارة المعاصرة طبيعة التحولات التي غيرت من واقع نظام الأعمال، وتفهمت شدة المنافسة وتأثيرات التقنية المتسارعة التطور في تغيير مواقف المنظمات، ومن أهم هذه التحولات الاهتمام المتزايد بالأصول المعرفية في تحديد القيمة الحقيقية للمنظمات، الأمر الذي جعل رأس المال الفكري من أهم الموارد للإدارة المعاصرة لتحقيق أهداف المنظمات. وعليه، يمثل رأس المال الفكري قيمة المنظمة الممثلة في الأصول غير الملموسة، ويعتبر رأس المال الفكري أكثر أهمية من رأس المال المالي وباقي عناصر الإنتاج الأخرى. كما يعتبر من أهم مكونات رأس المال الفكري نجد: رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس المال الزبوني.

الهوامش:

* في تركيا تعد مؤسسة صغيرة إذا كان عدد عمالها أقل من 50 عاملاً؛ بينما في اليابان يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 100 عاملاً حتى تعد صغيرة.

¹ Robert Wtterwulghé, Frank Janssen : **La PME une entreprise humaine**, éditions De Boeck Université, Paris ; Bruxelles, 1998, p-p : 14-16.

² القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77.

³ Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, bulletin d'information économique N : 14, 2008 p : 09.

⁴ Ipidem, p : 13.

⁵ Voir les bulletins d'information économique N-N : 2-13.

⁶ Office national de statistic.

⁷ Rapport de CNES : « Pour une politique de développement de la PME en Algérie », Alger 2002

⁸ راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 370 - 371

⁹

Thomas Stewart ,Intellectual Capital: The Wealth of Organizations, Doubleday, New York,1998,p11

¹⁰ عادل حرحوش المبرجي، أحمد علي صالح، رأس المال الفكري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص 18

¹¹ حسين عبدالمطلب الأسرج، دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاجتماعية، متاح على الموقع:

<http://www.swmsa.net/art/s/2333/>

¹² متاح على الموقع:

<http://www.al-fadjr.com/ar/economie/256412.html>